



كو٧ مارى عيراق
داد كاي بالآي ئينتبيحادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٦

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان وعبد صلاح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن ومحمد رجب الكبيسي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: (و . س . ف) وكيله المحامي (ح . ص . ك) .

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/إضافة لوظيفته وكيله الموظفان الحقوقيان (س . ط . ي) و (ه . م . س) .

الشخص الثالث: (ل . ص . م) .

الادعاء:

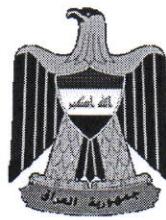
ادعى المدعي ان الشخص الثالث (ل . ص . م) هي زوجته وسبق وان اقامت دعوى للمطالبة بالتفريق امام محكمة الاحوال الشخصية في البياع بعد (٢٠١٦/ش/٣٨٣٩) وفقاً للمادة (٥/٤٠) من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ وحيث ان المادة انفأ تتعارض مع ثوابت الاسلام حسب الادعاء ولكن المدعي و الشخص الثالث زوجته (ل . ص . م) من المسلمين فقد طلب الحكم بعدم دستورية المادة (٥/٤٠) من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل كونها تتعارض مع ثوابت الاسلام وفقاً لأحكام المادة (٢/أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وطلب ايضاً رد دعوى الشخص الثالث المنظورة امام محكمة الاحوال الشخصية في البياع وبعد تسجيل الدعوى وتعيين موعد للمرافعة فقد حضر وكيل المدعي وكرر طباته وطلب الحكم وفق عريضة الدعوى وحضر وكيل المدعي عليه وكررا ما جاء باللائحة الجوابية المقدمة منهما بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٥ وطلب رد الدعوى للأسباب الواردة فيها ومنها عدم بيان ماهية الثوابت الاخلاقية التي تتعارض مع احكام المادة المطعون بعدم دستوريتها وان القصد من تشريعها هو لحماية وتنظيم الحياة الزوجية واعطاء الحق للزوجة بطلب التفريق اذا ما حصل الزواج بخلاف ما نص عليه قانون الاحوال الشخصية التي تتطلب استحصلان اذن المحكمة للزواج بزوجة ثانية



وبيان السبب المشروع والكافية المالية وакملت المحكمة تحقيقاتها وافهم ختام المرافعة وافهم القرار
عنـا .

القرار:

لدى التدقيق والمداولـة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعـي يطعن بعدم دستورية المادة (٤٠) من قانون الاحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩ المعدل لتعارضها مع ثوابـت الاسلام وفقـاً لأحكـام المادة (٢/أولاً) من دستور جمهـوريـة العـراق لـعام ٢٠٠٥ ورد دعـوى الشخص الثالث المرقـمة (٢٠١٦/ش/٣٨٣٩) المنظورة امام محـكـمة الـاحـوال الشـخصـية فيـ البيـاع ، وتـجـدـ المحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ انـ الشـخـصـ الثـالـثـ (لـ . صـ . مـ)ـ وـهـيـ زـوـجـ المـدـعـيـ لاـ تـصـلـحـ خـصـماـ فيـ الدـعـوىـ اـذـ أـنـ الخـصـمـ يـجـبـ انـ يـتـرـتـبـ عـلـىـ اـفـرـارـ حـكـمـ بـتـقـيـرـ ثـبـوتـ الدـعـوىـ وـذـكـ عملـاـ بـحـكـمـ المـادـةـ (٤)ـ منـ قـانـونـ المـراـفـعـاتـ المـدـنـيـةـ المـرـقـمـ (٨٣)ـ لـسـنـةـ ١٩٦٩ـ المـعـدـلـ وـإـذـ كـانـتـ الخـصـومـةـ غـيرـ متـوجـهـةـ فـتـحـمـ المحـكـمةـ منـ تـلـقـاءـ نـفـسـهـاـ بـرـدـ الدـعـوىـ عـمـلـاـ بـحـكـمـ المـادـةـ (٨٠)ـ منـ نـفـسـ القـانـونـ ،ـ اـمـاـ بـشـأنـ طـلـبـ المـدـعـيـ بـرـدـ الدـعـوىـ المـرـقـمةـ (٢٠١٦/ش/٣٨٣٩)ـ المنـظـورـةـ اـمامـ مـحـكـمةـ الـاحـوالـ الشـخصـيةـ فيـ البيـاعـ فـأـنـ النـظرـ بـهـذـاـ الـطـلـبـ يـخـرـجـ عـنـ اـخـتـاصـاصـ المـحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ الـعـلـيـاـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ المـادـةـ (٩٣)ـ منـ الدـسـتـورـ وـالـمـادـةـ (٤)ـ منـ قـانـونـ المـحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ الـعـلـيـاـ رـقـمـ (٣٠)ـ لـسـنـةـ ٢٠٠٥ـ وـتـكـونـ الدـعـوىـ بـهـذـاـ الـطـلـبـ يـخـرـجـ عـنـ اـخـتـاصـاصـ المـحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ الـعـلـيـاـ المـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فـيـ المـادـةـ (٩٣)ـ منـ الدـسـتـورـ وـالـمـادـةـ (٤)ـ منـ قـانـونـ المـحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ الـعـلـيـاـ رـقـمـ (١٨٨)ـ لـسـنـةـ ١٩٦٩ـ المـعـدـلـ التيـ اـجـازـتـ لـلـزـوـجـةـ طـلـبـ التـفـرـيقـ اـذـ اـنـ زـوـجـ زـوـجـةـ ثـانـيـةـ بـدـونـ اـذـنـ منـ المـحـكـمةـ فـتـجـدـ المـحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ الـعـلـيـاـ اـنـ هـدـفـ التـفـرـيقـ اـذـ تـرـوـجـ زـوـجـ زـوـجـةـ ثـانـيـةـ بـدـونـ اـذـنـ منـ المـحـكـمةـ فـتـجـدـ المـحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ الـعـلـيـاـ اـنـ هـدـفـ المـشـرـعـ منـ وضعـ هـذـاـ النـصـ هوـ لـأـغـرـاضـ تـنظـيمـ الزـوـاجـ بـأـكـثـرـ مـنـ زـوـجـةـ وـاحـدةـ وـانـ مـنـ حـقـ الشـارـعـ تـقـيـيدـ المـبـاحـ اـذـ ماـ وـجـدـ ذـكـ فـيـ مـصـلـحةـ الـمـجـتمـعـ وـمـرـاعـاةـ لـتـمـاسـكـهـ وـكـذـكـ فـقـدـ اـتـجـهـ المـشـرـعـ لـوـضـعـ قـيـدـ عـلـىـ تـعـدـ الزـوـجـاتـ بـأـنـ يـكـونـ ذـكـ بـأـذـنـ المـحـكـمةـ وـاعـطـىـ حـقـ لـلـزـوـجـةـ الـأـولـىـ بـطـلـبـ التـفـرـيقـ اـذـ حـصـلـ خـلـافـ ذـكـ وـعـلـيـهـ فـأـنـ المـحـكـمةـ الـاتـحادـيـةـ الـعـلـيـاـ تـجـدـ اـنـ لـاـ تـعـارـضـ مـعـ نـصـ المـادـةـ المـطـعـونـ بـعـدـ دـسـتـورـيـتـهاـ مـعـ ثـوابـتـ الـاسـلـامـ وـلـاـ مـعـ النـصـوصـ الـدـسـتـورـيـةـ ،ـ عـلـيـهـ قـرـرـ حـكـمـ بـرـدـ دـعـوىـ



كوٌّماري عبّاراً
داد كابي بالآلي ئيتنقىحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٦

المدعي وتحميله المصارييف واتعاب محاماة وكيل المدعي عليه رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته مبلغًا وقدره مائة الف دينار يقتسمانه مناصفة وصدر القرار بالاتفاق باتاً استناداً لل المادة (٩٤) من

الدستور وافهم علناً في ٢٣/٨/٢٠١٦ .

الرئيس

مدحت محمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

عبد صالح التميمي

العضو

ميغائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين أبوالثمن

العضو

محمد رجب الكبيسي

م. سعيد
الرفاعي